



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

الكلمة الافتتاحية

لمعالي محافظ المصرف المركزي

سلطان بن ناصر السويدي

في

ندوة

أسس تطوير سوق أدوات الدين في الدولة

الخميس - 8 نوفمبر 2012

المقر الرئيسي للمصرف المركزي - أبوظبي

أصحاب السعادة ...

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع تمنياتي لكم بندوة مفيدة إن شاء الله .

السيدات والسادة،

إن وجود سوق سندات نشطة ضروري لمواجهة الأزمات المالية كما أثبتته التجارب ،وكما شهدنا في مطلع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، حيث حدث هروب كبير للأموال الأجنبية ، وهذا وضع ضغوطاً كبيرة على سيولة البنوك .

من ناحية أخرى ، فإن هروب السيولة من الأسواق المالية يؤدي إلى انخفاض القيم وانخفاض حركة التداول ، وهذا يضع صعوبات على كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق ، ويشمل المواطنين العاديين والمستثمرين الأفراد من كافة الجنسيات .

وبما أن هناك أيضاً ترابط قوي ما بين نشاط الأسواق وقطاع العقارات والقطاعات الأخرى في الاقتصاد ، فإن هذا أيضاً يؤدي إلى صعوبات في تلك القطاعات .

أي أن وجود سوق نشطة للسندات يؤدي إلى إيجاد درجة عالية من السيولة في الاقتصاد تساعد على مواجهة السلبيات في حالة الأزمات .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطبيق بازل 2 وبازل 3 سيفرض وجود نسبة سيولة عالية لدى البنوك ، مما سيؤدي حتماً إلى تجنب البنوك للقروض الكبيرة في السنوات القادمة ، وهي قروض الشركات ، وستتحول البنوك إلى السندات ذات الجودة العالية والمتوسطة ، أما في حالة عدم وجود سوق محلية نشطة للسندات والصكوك فإن الأمر سيضطر هذه البنوك إلى شراء السندات في الأسواق العالمية ، وهذا الوضع إن تطور سيضعنا في مخاطر عالية عند الأزمات .

لذلك ، يتحتم علينا أن ندرك جيداً أن تطوير سوق سندات وصكوك محلية أمرٌ ضروري لمواجهة الأزمات المالية في المستقبل .

وعليه ، فإنكم اليوم أمام ندوة مغلقة لتدارس أهمية إصدار الحكومة للأذونات والسندات والصكوك وتشجيع الشركات الرئيسية الحذو في

هذا النهج ، وفي المقابل سيتطلب الأمر من الجهات الرقابية تشجيع تأسيس صناديق استثمارية طويلة الأجل لرأس المال، ومنها رأس المال المغامر ، أما الإطار العام فسيكون تعزيز الحوكمة في عملية الإصدار ضمن مؤسسات سوق الدين وضمن الأسواق .

سيتطلب الأمر أيضاً إيجاد آلية لتصنيف السندات والصكوك لغرض خصمها لدى المصرف المركزي ، وهنا لابد من الحديث عن الإفصاح المطلوب في البيانات المالية المنشورة ومتطلبات الشفافية في إدارة أمور الشركة المصدرة وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة .

كما أن إنشاء شركة مستقلة للمقاصة والتسوية والحفظ وربطها بنظام الدفع لدى المصرف المركزي أمرٌ ضروري لتعزيز كفاءة النظم المحلية .

وفي ختام كلمتي أود أن أشكركم على الحضور ، وأتمنى للجميع ندوة موفقة بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،